



إلى السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة
والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع: تمديد الإجراءات المقررة في إطار الحوار الاجتماعي لفائدة موظفي الدولة والجماعات الترابية لتشمل مستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

سلام تام بوجود مولانا الإمام:

وبعد، ففي إطار الاتفاق ثلاثي الأطراف (2019-2021) المتعلق بالحوار الاجتماعي والموقع بتاريخ 25 أبريل 2019، يشرفني أن أخبركم أنه تقرر تمديد الاستفادة من الإجراءات المتعلقة بالزيادة في الأجور لفائدة مستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وذلك على النحو التالي:

1- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المستفيدة من موارد مرصودة أو إعانات من الدولة:

✓ يستفيد مستخدمو هذه المؤسسات التي تطبق مقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل بالوظيفة العمومية، لا سيما شبكة الأرقام الاستدلالية، من الإجراءات المذكورة طبقا للمراسيم بمثابة الأنظمة الأساسية التي تسري عليهم كما وقع تغييرها وتتميمها، إما مباشرة إذا كان النظام الأساسي للمؤسسة المعنية ينص صراحة على الاستفادة التلقائية لمستخدميها من هذه الأنظمة، وإما عن طريق تعديل أنظمتها الأساسية بعرضها وجوبا على تأشيرة وزارة الاقتصاد والمالية:

✓ يستفيد مستخدمو المؤسسات التي تطبق أنظمة أساسية مخالفة للمقتضيات الجاري بها العمل بالوظيفة العمومية من زيادة شهرية صافية قدرها 500 درهم أو 400 درهم، حسب الحالة، بالمماثلة مع نظرائهم بالوظيفة العمومية وذلك عن طريق تعديل أنظمتها الأساسية وعرضها وجوبا على تأشيرة وزارة الاقتصاد والمالية.

2- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري غير المستفيدة من موارد مرصودة أو إعانات من الدولة:

يمكن أن يستفيد مستخدمو هذه المؤسسات من الزيادة المذكورة، حسب كل حالة على حدة، وذلك بتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية.

وبناء عليه، أطلب منكم العمل على إشعار كافة المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتكم بهذه الإجراءات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لإدخالها حيز التنفيذ.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

سعد الدين العثماني

